

اعداد : إبراهيم حمد السعيد

المادة :

قضايا بحثية ١
التكليف الخامس



عنوان الدراسة «فعالية اللجان الدولية في مراقبة الانتخابات»، متطلب ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة في الجزائر، ٢٠١١م.

١) التعليق على العنوان:

العنوان واضح من حيث الموضوع العام، ويعكس مجالاً بحثياً مهماً وشيقاً، لأنه يتناول قضية تمس الديمقراطية، السيادة، حقوق الإنسان، ونزاهة الانتخابات. لكنه من الناحية المنهجية ليس عنواناً تجريبياً بالمعنى المتعارف عليه في البحوث الإدارية أو السلوكية؛ فلا يظهر فيه بوضوح متغير مستقل ومتغير تابع ومتغير معدل/وسيط، بل هو أقرب إلى دراسة قانونية تحليلية تقويمية. المتغير المحوري الظاهر هو: فعالية اللجان الدولية، أما المجال التطبيقي فليس محددًا بدولة أو حالة ميدانية بعينها، بل الدراسة ذات طابع عام مقارنة/تحليلي. لذلك فالعنوان جيد علمياً في الإطار القانوني، لكنه لو أريد له صبغة بحثية اختبارية لاحتاج إلى مزيد من التحديد

٢) هل المقدمة أوجزت وأوضحت متغيرات الدراسة بدقة؟

المقدمة قدّمت تمهيدًا جيدًا للسياق العام؛ إذ ربطت بين الانتخابات بوصفها أداة للمشاركة السياسية، وبين الرقابة الدولية باعتبارها آلية لحماية النزاهة والشفافية، ثم عرضت الجدل حولها بين اعتبارها حماية للعملية الانتخابية أو تدخلًا خارجيًا. كما صاغت تساؤلاً واضحاً حول بعثات الرقابة الدولية وضوابطها. لكن من حيث الدقة المفاهيمية للمتغيرات، فالمقدمة لم تضع منذ البداية تعريفاً إجرائياً مباشراً لـ«الفعالية» ولا مؤشرات قياسها، بل ترك ذلك لصلب الفصول. لذلك يمكن القول: المقدمة مناسبة في الإطار القانوني، لكنها غير كافية منهجياً إذا حوّلنا الدراسة إلى منظور بحثي تجريبي.

٣) مشكلة الدراسة: هل بُنيت على فجوات الدراسات السابقة؟ وهل صيغت في تساؤلات؟

الدراسة صاغت المشكلة في صورة تساؤلات بحثية أكثر من صياغتها في صورة فرضيات، ومن أبرزها: ما المقصود ببعثات الرقابة الدولية؟ ما ضوابطها؟ ما الأسس التي تقوم عليها؟ ما الدور الذي تلعبه؟ وهل الدولة ملزمة بتوصياتها وتقاريرها؟ لكن لا يظهر بوضوح أن مشكلة الدراسة بُنيت على فجوة منهجية صريحة في الدراسات السابقة وفق الأسلوب الحديث في البحوث الأكاديمية؛ بل بُنيت أكثر على الجدل الفكري والقانوني القائم حول الرقابة الدولية بين من يعدّها تعزيزاً للديمقراطية ومن يعدّها تدخلاً في السيادة. لذا فصيغة المشكلة جيدة قانونياً، وأقل قوة من منظور البحث الكمي أو الدراسات الإدارية الحديثة.

٤) أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية

الأهمية النظرية واضحة؛ لأن الدراسة تعالج مفاهيم الرقابة الدولية، الحياد، الأساس القانوني، العلاقة بالديمقراطية، وعدم التدخل، وحقوق الإنسان، وهي موضوعات ذات قيمة لطلبة القانون العام والعلوم السياسية والباحثين في النظم الانتخابية. كما أنها تقدم جمعًا جيدًا للمراجع والاتجاهات المرتبطة بالموضوع.

أما الأهمية التطبيقية فتظهر في أن الدراسة انتهت إلى نتائج وتوصيات تتعلق بتحسين المسارات الانتخابية، وتعزيز النزاهة، وتفعيل المشاركة الشعبية، وبيان حدود القيمة العملية لتقارير اللجان الدولية. كما أوضحت أن التوصيات الصادرة عن تلك اللجان يمكن للدولة أن تعمل بها أو تتركها، وأن أثرها عملي/أدبي أكثر من كونه إلزامًا قانونيًا.

وعليه، نعم، الدراسة تقدم مقترحات عملية قابلة للاستفادة، لكن قابليتها للتطبيق تعتمد على إرادة الدولة والمؤسسات الانتخابية أكثر من اعتمادها على إلزام قانوني مباشر.

٥) قراءة أهداف الدراسة تحليليًا ومدى واقعية التوصل إليها

الأهداف يمكن استخلاصها من بنية الدراسة ومحتواها، وتتمثل في: تعريف الرقابة الدولية، بيان أنواعها، تحديد ضوابطها، تأصيلها قانونيًا، تقييم دور بعض الجهات الدولية، وبيان مدى إلزامية تقاريرها وتوصياتها. هذه أهداف واقعية ومناسبة لطبيعة الدراسة النظرية التحليلية، لأن الوصول إليها يتم عبر التحليل القانوني والفقهى والمقارن، لا عبر عمل ميداني معقد. إلا أن الهدف الرئيس الموحى به من العنوان، وهو قياس “الفعالية”، كان يحتاج إلى إطار معياري أكثر صراحة: ما معايير الفعالية؟ هل هي النزاهة؟ الثقة العامة؟ خفض النزاعات؟ التأثير في التشريعات؟ الدراسة تناولت هذه المعاني ضمناً، لكنها لم تصغها منذ البداية في نموذج قياس واضح.

٦) الإطار النظري والمفاهيمي ومدى تعريف المتغيرات وترباطها

الإطار النظري في الرسالة منظم ومتربط نسبياً؛ فقد عالج أولاً مفهوم الرقابة الدولية، ثم أنواعها، ثم عمل اللجان وأهدافها، ثم ضمانات حيادها، وبعد ذلك انتقل إلى الضوابط والأساس القانوني والتقييم. هذا البناء منطقي في الدراسات القانونية. كما عرّفت الدراسة الرقابة الدولية تعريفاً مقبولاً، وميّزتها عن الإشراف الدولي، وناقشت أبعاد الحياد وال ضمانات والمعايير الدولية المرتبطة بالمراقبة.

أما من زاوية “الأبعاد الفرعية للمتغيرات”، فيمكن استنباطها لاستخراجاً من النص، مثل:

- فعالية اللجان عبر الرصد والمتابعة والتقييم والتوصية.
 - نزاهة العملية الانتخابية عبر تسجيل الناخبين، الإعلام، التصويت، الفرز، النتائج.
- لكن هذه الأبعاد ليست مقدمة كنموذج بحثي صريح، بل كعناصر تحليل موضوعي، وهذا فرق مهم

٧) الدراسات السابقة والأدبيات: مدى حداثتها والتفاعل معها

الدراسة اعتمدت على أدبيات متنوعة: كتب قانونية، تقارير منظمات، مؤتمرات، وثائق أممية، ومراجع عربية وأجنبية. وهذا يمنحها ثراءً مرجعيًا مناسبًا لطبيعتها.

لكن من حيث الحداثة، فمعظم المراجع تدور حول سنوات سابقة على ٢٠١١، وهذا طبيعي زمنيًا بالنسبة لتاريخ الرسالة، إلا أنه حتى داخل إطارها كان يمكن أفراد قسم أوضح للدراسات السابقة مع المقارنة المنهجية بين نتائجها. كذلك، الأدبيات لم تُعرض دائمًا في صورة مراجعة نقدية منهجية تبرز بوضوح أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوة التي ستسدها الدراسة، بل استُخدمت في كثير من المواضع لدعم التحليل القانوني والاستدلال. لذا فالقسم الأدبي جيد معلوماتيًا، لكنه أقل نضجًا من حيث بناء مقترحات نظرية تؤدي مباشرة إلى فروض قابلة للاختبار.

٨) الفروض الرئيسية والفرعية ومدى ارتباطها بالعنوان

بحسب ما ظهر من الرسالة، الدراسة لا تقوم أساسًا على فرضيات تجريبية صريحة بالصياغة التقليدية، بل على تساؤلات وتحليل واستنتاجات. ولهذا فإن الحديث عن فروض رئيسية وفرعية هنا محدود.

ومع ذلك، يمكن استنباط فرضيات ضمنية من النتائج، مثل:

- الرقابة الدولية تسهم في تعزيز النزاهة لكنها لا تحقق الديمقراطية وحدها.

- تقارير اللجان الدولية ليست ملزمة قانونيًا.

- فعالية الرقابة الدولية ترتبط بطلب الدولة وباحترام المعايير والضمانات.

إذن: الارتباط بالعنوان موجود موضوعيًا، لكن ليس بصياغة فرضية علمية اختبارية واضحة.

٨) الفروض الرئيسية والفرعية ومدى ارتباطها بالعنوان

بحسب ما ظهر من الرسالة، الدراسة لا تقوم أساساً على فرضيات تجريبية صريحة بالصياغة التقليدية، بل على تساؤلات وتحليل واستنتاجات. ولهذا فإن الحديث عن فروض رئيسية وفرعية هنا محدود. ومع ذلك، يمكن استنباط فرضيات ضمنية من النتائج، مثل:

- الرقابة الدولية تسهم في تعزيز النزاهة لكنها لا تحقق الديمقراطية وحدها.
- تقارير اللجان الدولية ليست ملزمة قانونياً.
- فعالية الرقابة الدولية ترتبط بطلب الدولة وباحترام المعايير والضمانات.

إذن: الارتباط بالعنوان موجود موضوعياً، لكن ليس بصياغة فرضية علمية اختبارية واضحة.

٩) نموذج أو إطار الدراسة

لا يظهر في الفهرس أو المتن وجود نموذج تصوري مرسوم أو إطار سببي واضح يحدد اتجاهات العلاقات بين المتغيرات كما هو شائع في الرسائل الكمية. الموجود هو هيكل تحليلي موضوعي يتدرج من المفهوم إلى الضوابط فالأساس القانوني ثم التقييم.

لذلك يمكن القول إن الدراسة تمتلك إطارًا منطقيًا لا نموذجًا تفسيريًا/سببيًا. ولو أُعيد تطويرها بحثيًا، لأمكن بناء نموذج يربط بين:

الضمانات + الأساس القانوني + طبيعة البعثات ← فعالية اللجان ← نزاهة الانتخابات/الثقة العامة/قبول النتائج.

١٠ منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية

من خلال بنية الرسالة ومحتواها، الدراسة تبدو نظرية تحليلية قانونية تعتمد على:

- المصادر الثانوية: كتب، رسائل، تقارير، وثائق دولية، مؤتمرات، نصوص قانونية، ومراجع عربية وأجنبية.
- المنهج التحليلي القانوني المقارن بصورة أساسية.

ولا يظهر وجود:

- مجتمع دراسة ميداني،

- عينة،

- أداة استبانة أو مقابلة،

- أساليب إحصائية كمية.

بل إن العمل أقرب إلى مذكرة فقهية/قانونية تحليلية منه إلى دراسة ميدانية إحصائية. وهذا ينسجم مع طبيعة التخصص والموضوع، لكنه يعني أن جزء "المنهجية" بالمفهوم التجريبي محدود أو غير حاضر بصورته المعتادة.

١١) مساهمة الدراسة في تفسير النتائج وربطها بالتوصيات

الدراسة قدمت نتائج واضحة، من أهمها:

- أن الرقابة الدولية تسهم في تعزيز الديمقراطية لكنها لا تعني تحقيقها بذاتها.
- أنها لا تكفي وحدها لضمان نزاهة العملية الانتخابية.
- أن عمل اللجان يقتصر على الرصد والتوصية، دون إلزام قانوني لتقاريرها.
- أن هذه الرقابة تقوم على أسس دولية وعلى قوانين داخلية للدول التي تقبل بها.

كما ربطت النتائج بالتوصيات من خلال الدعوة إلى تحسين المسارات الانتخابية وتعزيز المشاركة والحقوق المدنية والسياسية، وفتحت الباب لبحوث لاحقة في عناصر أخرى مكملّة للنزاهة، مثل اللجان الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية. وهذا الربط جيد، لكن تفسير النتائج ظل في إطار التحليل القانوني والمعياري أكثر من التفسير المبني على بيانات ميدانية. لذلك فهو مقنع داخل نوع الدراسة، لكنه ليس تفسيرًا سببيًا تجريبيًا.

الخلاصة النقدية العامة

هذه الرسالة قوية من حيث البناء القانوني والتحليل المفاهيمي والتأصيل النظري، وموضوعها مهم وذو قيمة في القانون العام والعلوم السياسية. لكنها ليست دراسة تجريبية؛ لذا فإن تقييمها يجب أن يكون وفق معايير البحوث القانونية لا وفق معايير الدراسات الكمية. أبرز نقاط القوة:

- وضوح الموضوع وأهميته.
- تنظيم منطقي للفصول.
- ثراء نسبي في المراجع القانونية والدولية.
- نتائج واضحة ومتسقة مع طبيعة الموضوع.
- وأبرز نقاط الضعف:
- عدم وجود متغيرات بحثية مصاغة إجرائيًا.
- غياب فرضيات اختبارية واضحة.
- محدودية المراجعة النقدية المنهجية للدراسات السابقة.
- غياب منهجية ميدانية أو أدوات قياس للفعالية.